أثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معيار ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية: المصارف التجارية العراقية الخاصة نموذجاً

الدكتور: عزو عزيز الباحثة: نبراس حاتم ارحيمة المالكي

جامعة الجنان – طرابلس – لبنان، كلّيّة إدارة الأعمال – قسم الدراسات العليا

الملخص:

هدفت الدراسة الحالية الي التعرف على أثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معيار ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية ،المصارف التجارية العراقية الخاصة نموذجًا، ولتحقيق هدف الدراسة استخدمت الباحثة أداة الاستبانة التي طبقها باستخدام المنهج الوصفي التحليلي على عينة الدراسة التي تكونت من (١٧٠) محاسب في مصرف أشور العراقي، وتوصلت نتائج الدراسة الي أن متوسط إجابات أفراد عينة الدارسة على كافة فقرات أثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معيار ٩) على الأنظمة الإلكترونية جاءت بدرجة أثر متفاوتة تراوحت ما بين (متوسطة ومرتفعة) ولكنها متقاربة، ويعزى ذلك لاتفاق أفراد عينة الدراسة أن كافة فقرات أداة الدراسة ذات أثر على الأنظمة الإلكترونية. في حين بلغ المتوسط الحسابي الكلي لإجابات أفراد عينة الدراسة على أثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معيار ٩) على الأنظمة الإلكترونية (٣.٥٠) وانحراف معياري بلغة قيمته (١.٠٢) وبدرجة أثر متوسطة. وفي ضوء النتائج أوصت الدراسة بضرورة توظيف المعيار الدولي (معيار ٩) في تمكين الأنظمة الإلكترونية من إعادة قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة الكترونياً وبشكل دوري ومستمر.

الكلمات المفتاحية: (معيار الإبلاغ المالي معيار ٩، الأنظمة الإلكترونية المصرفية).

The Impact of Adopting Financial Reporting Standard (Standard 9) on Electronic Banking Systems: Commercial Banks Iraqi special model

Doctor: Ezzo Aziz. Researcher: Nebras Hatem Arhaima Al-Maliki

Al-Jinan University - Tripoli - Lebanon, Faculty of Business Administration - Graduate Studies Department

Abstracts:

The current study aimed to identify the impact of adopting the financial reporting standard (Standard 9) on electronic banking systems, the Iraqi private commercial banks as a model. The Iraqi Ashur Bank, and the results of the study concluded that the average responses of the study sample to all paragraphs of the impact of adopting the financial reporting standard (Standard 9) on electronic systems came with a varying degree of impact, ranging between (medium and high), but they are close, and this is due to the agreement of the study sample that All paragraphs of the study tool have an impact on electronic systems. While the total arithmetic mean of the study sample's responses to the effect of adopting the financial reporting standard (Standard 9) on electronic systems was (3.50) and a standard deviation of (1.02) with a medium effect. In light of the results, the study recommended the need to employ the international standard (Standard 9) to enable electronic systems to re-measure investments at fair value electronically, periodically and continuously.

Keywords: (financial reporting standard 9, electronic banking systems).

المقدمة:

لم يكن النشاط الاقتصادي المصرفي في معزل عن التغير العالمي المتسارع الذي خلفته تكنولوجيا المعلومات وشبكة الأنترنت المتسارعة، حيث شهد القطاع المصرفي اليوم العديد من التطورات التكنولوجية سعياً منه لمواكبة التكنولوجيا المتسارعة وتقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية المتنوعة بأفل تكلفة واعلى جودة وضمن مدة زمنية محددة (التكروري. ٢٠١٥).

فيما خلفت الممارسات الخاطئة لاستخدام المعايير المحاسبية الدولية من قبل كبرى الشركات العالمية تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية التي أثرت وبشكل واضح على بيئة اقتصاد الأعمال على وجه العموم وعلى المعايير المحاسبة الدولية على وجه الخصوص، ولتلبية تحقيق متطلبات جودة إعداد التقارير المالية بهدف التصدي للأثار التي خلفتها الأزمات كان لابد من إحداث التغيرات في معايير المحاسبة الدولية (IAS) والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وكذلك في المبادئ المحاسبية.

(حدبي & عبد القادر. ٢٠٢٣)

وإذ يتطلب تبني معيار الإبلاغ المالي (معيار ٩) قيام المصارف بتقديم الخدمات والضمانات المصرفية التقليدية أو المبتكرة من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة. وتقوم المصارف بتقديم خدماتها الإلكترونية، لتعزيز حصتها في السوق المصرفي وخفض التكاليف (دقاشي، عبد الفتاح، دوة، محمد يزيد، خلف، & حمزة. ٢٠١٨).

المبحث الاول: منهجية الدراسة

١.١ مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

بالرغم من الإصلاحات التي عرفها قطاع المصارف التجارية الخاصة العراقية إلا أن العديد من الدراسات كدراسة (التكروري. ٢٠١٥)أشارت الي انه ما زال هنالك قصور في توظيف الأنظمة الإلكترونية المصرفية، كما ولاحظت الباحثة من خلال عملها في

مصرف أشور الأهلي العراقي الحاجة لدراسة كل ما من شأته تحسين وتطوير وزيادة فاعلية الأنظمة الإلكترونية.

وحيث أشارت كذلك العديد من الدراسات كدراسة(حدبي & عبد القادر. ٢٠٢٣)الي أن معيار الإبلاغ المالي (معيار ٩) يُلزم المصارف بتقديم الخدمات والضمانات المصرفية الإلكترونية، أي انه احدى سبل تطوير الخدمات الإلكترونية المصرفية، الأمر الذي استدعى الباحثة لدراسة أثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معيار ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية.

وقد تم تمثيل مشكلة الدراسة في تساؤل الدراسة الرئيس: ما أثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معيار ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية من وجهة نظر المحاسبين في مصرف أشور الأهلي؟

وينبع من مشكلة الدراسة التساؤل الرئيس التالي:

ما أثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معيار ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية من وجهة نظر المحاسبين في مصرف أشور الأهلي؟

١.٢ أهمية الدراسة

نبعت أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي سيتم تناوله والمتمثل في أثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معيار ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية، المصارف التجارية العراقية الخاصة، كما انه من المتوقع أن تضيف هذه الدراسة تصوراً واضحاً حول الأثر الذي يخلفه معيار الإبلاغ المالي معيار على الأنظمة الإلكترونية المصرفية ومن جهة أخرى وقد تكون هذه الدراسة وسيلة لتقديم نموذجاً للمصارف العراقية التجارية الخاصة حول تصورات أفراد عينة الدراسة لأثر تبني معيار الإبلاغ المالي معيار على الأنظمة الإلكترونية المصرفية.

إضافة الى ما ستقدمه هذه الدراسة من إطار نظري حول كل من معيار الإبلاغ المالي (معيار ٩)، والأنظمة الإلكترونية المصرفية، وقد تكون هذه الدراسة نقطة انطلاق لدراسات مستقبلية ذات علاقة بمتغيرات الدراسة وعلى مجتمعات مختلفة. كما ستشكل هذه الدراسة نموذج عربي قابل لإعادة تبنيه من قبل المصارف التجارية الخاصة في الدول العربية المماثلة.

وستضيف هذه الدراسة إضافة علمية هامة توضح أهمية تبني معيار الإبلاغ المالي (معيار ٩) وأثره على الأنظمة الإلكترونية المصرفية من جهة كما ستساهم في حل مشكلة قصور توظيف الأنظمة الإلكترونية المصرفية في المصارف العراقية على وجه العموم وفي مصرف أشور الأهلي على وجه الخصوص من خلال إثبات دور معيار الإبلاغ المالي (معيار ٩) في تفعيل الأنظمة الإلكترونية المصرفية.

١.٣ أهداف الدراسة

- التعرف على مفهوم معيار الإبلاغ المالي (معيار ٩) ونشأته، وأهميته، وأهدافه.
- التعرف على مفهوم والأنظمة الإلكترونية المصرفية وأهميتها وأهدافها.
- التعرف على أثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معيار ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية من وجهة نظر المحاسبين في مصرف أشور الأهلي.
- التعرف على درجة الفروقات في تقدير أفراد عينة الدراسة (المحاسبين في مصرف أشور الأهلي) لأثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معيار ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية تبعاً لخصائصهم الشخصية والوظيفية (المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة في المنصب الحالي، عدد سنوات الخبرة الإجمالية).

١.٤ أنموذج ومتغيرات الدراسة

قامت الباحثة بعد الاطلاع على الأدب النظري السابق والمتمثل في المراجع والمصادر والدراسات السابقة العربية والأجنبية الحديثة التي تناولت متغيرات الدراسة، بتطوير أنموذج الدراسة وهو الرسم الديمغرافي الذي يوضح المتغير المستقل وكافة أبعاده المراد قياس أثرها على المتغير التابع والتي يمكن عرضها على النحو الآتي:

- **أولا:** المتغير المستقل: تبني معيار الإبلاغ المالي (معيار ٩).
- **ثانياً:** المتغير التابع: الأنظمة الإلكترونية المصرفية.
- **ثالثاً:** المتغيرات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة (المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة في المنصب الحالي، عدد سنوات الخبرة الإجمالية).

الشكل (١) أنموذج الدراسة: أثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معيار ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية، المصارف التجارية العراقية الخاصة نموذجاً

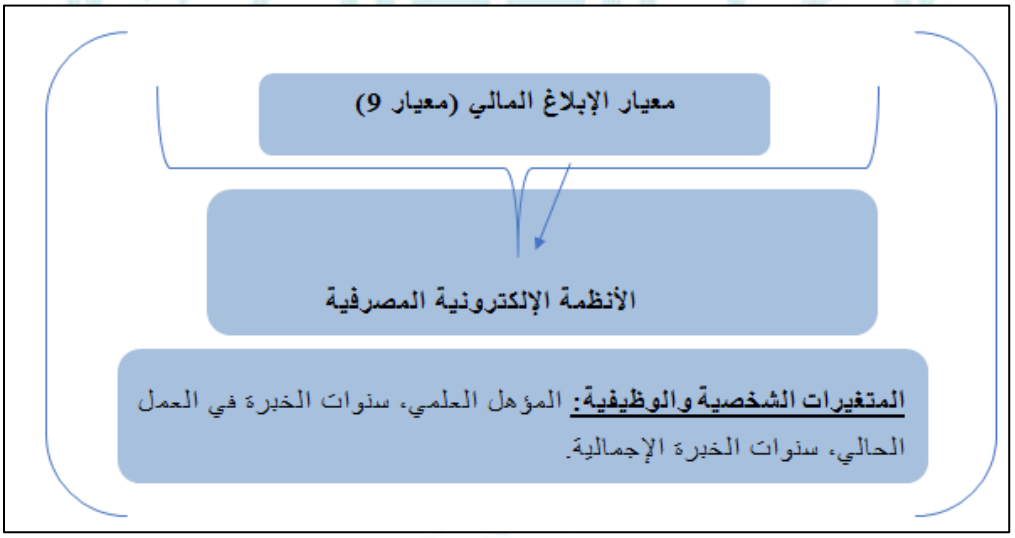

يوضح الأنموذج أعلاه والذي اعتمدت الباحثة في تطويره على كل من دراسة (حدبي & عبد القادر. ٢٠٢٣)، ودراسة (دقاشي، عبد الفتاح، دوة، محمد يزيد، خلف، & حمزة. ٢٠١٨)

أن الدراسة الحالية ستقوم بدراسة أثر تبني معيار الإبلاغ المالي على الأنظمة الإلكترونية المصرفية من وجهة نظر المحاسبين العاملين في المصارف التجارية وقد تم اختيار مصرف أشور العراقي ليمثل الحدود المكانية للدراسة والتي تم من خلاله الوصول الى مجتمع الدراسة وعينتها وهم المحاسبين العاملين في المصرف. كما يوضح نموذج الدراسة انه سيتم الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة ودرجة تأثيرها على تصورات ودرجة تقدير أفرد عينة الدراسة لأثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معيار ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية.

١.٥ فرضيات الدراسة

قامت الباحثة بصياغة فرضيات الدراسة وبما يتوافق مع تساؤلات الدراسة والمتغيرات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة، عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) وعلى النحو الآتي:

الفرضية الرئيسة الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\leq \alpha 0.05$) لتبني معيار الإبلاغ المالي (معيار ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية من وجهة نظر المحاسبين في مصرف أشور الأهلي.

الفرضية الرئيسة الثانية: لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\leq \alpha 0.05$) في درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لأثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معيار ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية تبعاً لخصائصهم الشخصية والوظيفية.

١.٦ مجتمع وعينة الدراسة

استهدف مجتمع الدراسة الحالية جميع المحاسبين في مصرف أشور الأهلي والبالغ عددهم (٢١٧) تبعاً لبيانات شؤون المحاسبين في مصرف أشور الأهلي وفقاً للعام

٢٠٢٢-٢٠٢٣. وتكونت عينة الدراسة من (١٧٠) محاسب تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية البسيطة.

المبحث الثاني: الاطار النظري

أولا: معيار الإبلاغ المالي (معيار ٩)

في إطار الجهود المشتركة لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية، ومجلس معايير المحاسبة الدولية والمجموعة الاستشارية للأزمة المالية، تم إصدار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في ١٢ نوفمبر ٢٠٠٩، كجزء من قضايا الاعتراف والقياس للأصول المالية في بداية المعيار، شريطة أن تكتمل عملية الاستبدال بين المعيارين خلال عام ٢٠١٠ (Chan, 2010).

وقد تمم ذلك من خلال أجراء بعض التعديلات على معيار (IAS39) والتي يعد من أهمها وأكثرها انتشاراً قدرة معيار الإبلاغ المالي الدولي (معيار ٩) على تغطية التصنيف والقياس لكافة الموجودات والمطلوبات المالية، وقد بدأ تطبيق المعيار رسمياً منذ مطلع كانون الثاني ٢٠١٨ علماً بأن مجلس التقارير الدولية أتاح لبعض المصارف الدولية فرصة التطبيق المبكر منذ مطلع عام ٢٠١٥(رشا إبراهيم سعيد. ٢٠٢٣).

وترى الباحثة أن المصارف العراقية على وجه العموم والمصارف التجارية الأهلية العراقية على وجه الخصوص بدأت بتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (معيار ٩) منذ مطلع عام ٢٠٢٠ وما زالت الدراسات تتناول التحديات التي تواجه تطبيق المعيار في المصارف العراقية.

ويهدف معيار الإبلاغ المالي الدولي (معيار ٩) للحد من كافة المشاكلات والصعوبات التي رافقت تطبيق المعيار المحاسبي الدولي(IAS39) ، حيث ركز المعيار وبشكل رئيس علي وضع المبادئ الأساسية لإعداد كافة التقارير المالية سواء أكانت للأصول أم للالتزامات المالية مما يساعد في عرض المعلومات والبيانات المالية لمستخدميها بهدف تقيمها والتنبؤ المستقبلي للمؤسسة (Abad, J., & Suarez, J. 2017).

وترى الباحثة أن الهدف الرئيس معيار الإبلاغ المالي الدولي (معيار ٩) وضع أسس لإعداد التقارير المالية وضمن مواصفات ترفع من جودة وموضوعية التقارير المالية وتقدمها لمستخدميها بالوقت المناسب.

وضمن هذا السياق أشار (التكروري. ٢٠١٥)الي أن معيار الإبلاغ المالي الدولي (معيار ٩) ساهم في وضع أسس الاعتراف وكذلك أسس القياس والإطفاء ومحاسبة التحوط لتحقيق هدف رئيس من أهداف مشروع مجلس معايير المحاسبة الدولية، وقد تم ذلك من خلال استبدال معيار المحاسبة أدوات الاعتراف والقياس المالية.

ويتضمن نطاق المعيار المحاسب الدولي (IAS39) كافة البنود التي تتضمنها الأدوات المالية، فيما يمتد نطاق معيار الإبلاغ المالي الدولي (معيار ٩) ليتضمن كافة الأصول الثابتة والالتزامات المالية (Crowe, 2014).

وترى الباحثة أن نطاق معيار الإبلاغ المالي الدولي (معيار ٩) يضم جميع البنود التي يتضمنها المعيار المحاسبي الدولي (IAS39)دون استثناء.

ثانيا: اتجاهات تصنيف وقياس الأصول المالية:

١. **نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية:** ويعتمد نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية على الطريقة التي تدير بها شركات التأمين أصولها المالية بغرض توليد التدفقات النقدية، وذلك بالمحافظة على القيمة الزمنية للنقود. ويتم تحديد هذا

النموذج من خلال الأهداف والنشاطات التي تسعى الشركة لتحديدها، ومن خلال تقييم نموذج الأعمال على مستويات متعددة، فإذا كان نموذج الأعمال يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية يتم تصنيف الأصول المالية بالكلفة المستنفذة، وإذا كان نموذج الأعمال يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية وبيع الأصل يتم تصنيف الأصول بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وفيما إذا كان نموذج الأعمال يهدف إلى شراء وبيع ونشط يتم تصنيف الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة Bholat, D., Lastra, R. M., Markose, S. M., Miglionico, A., & Sen, K. 2018).

٢. **خصائص التدفق النقدي التعاقدي للأصول المالية:** ويتطلب اختبار مدفوعات أصل الدين والفائدة التدقيق بتفاصيل المدفوعات التعاقدية وهل هذه المدفوعات مقتصرة على سداد أصل الدين والفوائد الاعتيادية فقط، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الفائدة المقبولة هي التي تتألف فقط من: القيمة الزمنية، و مخاطر الائتمانية Huian. (2012).

ثالثا: متطلبات تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (معيار ٩) في المصارف

أشار كل من (رشوان، عبد الرحمن محمد، قاسم، & زينب عبد الحفيظ. ٢٠٢٣) الي أن متطلبات تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (معيار ٩) تكمن في كل مما يلي:

١) تقييم كافة الأدوات المالية التي تتأثر ببدائل القياس وفقاً معيار الإبلاغ المالي الدولي (معيار ٩) لذلك لا بد من إجراء التعديلات على الأنظمة المحاسبية في المؤسسات والمؤسسات المصرفية على وجه الخصوص.

٢) وجود العديد من المجالات التي تتطلب الاجتهاد والتفسير من قبل معدي البيانات المالية والمحاسبين القانونين.

٣) إعادة تصنيف الأدوات المالية وفقاً لمبدأ القيمة العادلة استنادا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (معيار ٩).

٤) إعادة تصنيف الموجودات المالية التي أعدت وفقاً لمبدأ القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، إلى إعدادها استنادا لمبدأ التكلفة المطفأة.

٥) تحديد تأثير الضرائب والجهات الإشرافية عند تطبيق المعيار من خلال طريقة القياس صافي الأرباح والأثر المترتب على والخسائر للفترة المشمولة؛

فيما ترى الباحثة تفعيل الرقابة اللازمة من الجهات الرقابية لمتابعة مدى الالتزام من قبل المؤسسات المالية بمتطلبات تطبيق المعيار الجديد تُعد كذلك من متطلبات تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (معيار ٩) في المصارف العراقية.

رابعا: الخدمات المصرفية الإلكترونية

تلعب الخدمات المصرفية الإلكترونية دورًا بارزاً في الاقتصاد الدولي، مما يزيد من حجم مسؤولية إدارتها ويعرف كل من (الزهراء جواد، & عمر الدوري. ٢٠٢٣) الخدمات المصرفية بأنها مجموع العمليات التي يقدمها المصرف للعملاء مقابل أجور أو ودائع يذخرها العملاء داخل المصارف. فيما عرفها (سقف الحيط. ٢٠١٦)بأنها مجموعة من الأنشطة والمنافع الإلكترونية التي يقدمها المصرف للعملاء من خلال توظيف تكنولوجيا المعلومات والتي تمتاز في سرعة إجراءاتها وسهولتها وكذلك إمكانية الحصول عليها بغض النظر عن الزمان والمكان وتؤدي بالتالي الي زيادة إنتاجية المصارف وقلة التكلفة.

وقد أشارت العديد من الدراسات الي مفاهيم مقاربة لمفهوم الخدمات المصرفية الإلكترونية كالخدمات المصرفية عن بعد وكذلك الخدمات المصرفية الذاتية إلا أنها جميعها اتفقت بأنها خدمات مالية يحصل عليها العميل دون الحاجة للرجوع الي البنك وباستخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة وشبكة الإنترنت(سعدي، & مرابطي. ٢٠٢١).

فيما أشار كل من (شاهين، عبد الحميد احمد شاهين &رجب محمد عمران احمد. ٢٠١٩)الي تنوع الخدمات المصرفية الإلكترونية عبر شبكة الأنترنت كالاستفسار عن الرصيد والسحب والإيداع، وكذلك الاستفسار عن أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وكذلك تحويل الأموال والعديد من الخدمات التي يتم استحداثها وتطويرها بما يتوافق مع التطور المتسارع في عالم التكنولوجيا من جهة وتطور الخدمات المقدمة من قبل المصرف ويعد كسب رضا العملاء وتوفير الوقت وتخفيض التكاليف من اهم متطلبات تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية إضافة الي تحقيق الجودة.

وترى الباحثة أن أشكال النوافذ الإلكترونية التي يتم من خلالها تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية تختلف فمنها ما يقوم بتقديم معلومات حول الخدمات المصرفية والمعاملات المالية للعميل دون تفاعل مشترك بين كل من المصرف والعميل ومنها ما يعتبر موقع تفاعلي يسمح بإجراء تفاعل بسيط بين المصرف والعميل من خلال السماح له بتعبئة النماذج وتعديل القيود والحسابات.

أما الشكل الأخير والذي أشار له(قصاص & شريفة. ٢٠٢٣) فهو الشكل التبادلي ويُعد من أفضل أنواع المواقع حيث يتيح للمستخدم القيام بكافة العمليات والخدمات والأنشطة المصرفية التي يوفرها المصرف كما يتيح له إدارة حساباته المالية وإجراء الحركات المالية كالتحويل المالي والاستفسار عن الأرصدة ودفع الفواتير وتعديل معلومات الحساب.

خامسا: العوامل التي من شأنها التأثير في استخدام العملاء للخدمات المصرفية الإلكترونية

أشار (Novotny-Farkas, Z. 2016) الي العوامل التي من شأنها التأثير في استخدام العملاء للخدمات المصرفية الإلكترونية ولخصها على النحو الآتي:

- **الفائدة المدركة:** ويمكن التعبير عنها بمقدار حجم المنفعة التي يتوقعها العميل عند الإقدام على استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية وتُعد الفائدة المدركة واحدة من أكثر العوامل تأثير على درجة استخدام العملاء للخدمات المصرفية الإلكترونية.

- **مستوى الثقة:** ويمكن التعبير عنها بحجم التصورات التي يكونها العميل حول كافة الخدمات الإلكترونية التي يقدمها المصرف، ويُعد مستوى الثقة المتغير الأكثر أهمية بالنسبة للعملاء والمستثمرين إذ يؤثر وبشدة على مدى إقبال العملاء على استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية.

- **مستوى المهارة التقنية:** يعتمد مستوى المهارة التقنية على قدرة العملاء على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة وبالتالي مهاراتهم في استخدام والاستفادة من الخدمات المصرفية الالكترونية، حيث اثبتت العديد من الدراسات تفاوت مستوى العملاء المعرفي في استخدام التقنيات الحديثة وشبكة الإنترنت والتعامل مع المواقع الإلكترونية بشكل عام.

- **تصميم الخدمة الإلكترونية:** ويمكن التعبير عن تصميم الخدمة بشكل تقديم الخدمة وسهولة التطبيقات الإلكترونية حيث يؤثر تصميم الخدمة الإلكترونية وبشكل مباشر في درجة استخدام العملاء للخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث نوع الخدمات ونوعالمعلومات التي يقدمها الموقع واللغة التي يعبر بها عن محتويات الموقع وسهولة الاستخدام ستؤثر في رضا العملاء وبالتالي التحول نحو الخدمات المصرفية الالكترونية.

- **توافر المعلومات:** إن انتشار التكنولوجيا وتطورها المتسارع والملحوظ والذي اضفى تغييرا على الخدمات المصرفية الإلكترونية وتحيثها بشكل دائم ومستمر حيث يرى الباحثون أن ذلك يتطلب من المصرف توفير معلومات عن تلك الخدمات التي

يقدمها وبشكل دائم ومستمر سواء عن طريق الموقع الإلكتروني او الهاتف المحمول او عن طريق ارسال النشرات التعريفية عبر البريد الإلكتروني للعملاء واستخدام القنوات الاعلامية لتعريف العملاء بهذه الخدمات وكيفية استخدامها والتمحاسب معها. وترى الباحثة أن العميل في عملية بحث مستمرة حول القيمة المضافة عند استخدامه للخدمات المصرفية الإلكترونية كتوفير الوقت والجهد والتكلفة والحصول على أفضل الخدمات.

المبحث الثالث: الجانب العملي

اولا: ثبات أداة الدراسة الإستبانة

للتحقق من ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) قامت الباحثة باحتساب معامل الثبات (كرو نباخ الفا) والذي بلغ (٠.٨٩) لأداة الدراسة (الاستبانة) ككل وتعد درجة إيجابية مرتفعة، ومقبولة لأغراض الدراسة والتطبيق حيث أشارت الدراسات السابقة الي أن نسبة قبول معامل الثبات للدراسات وتطبيقها يقدر بـ (٠.٧٠) وعليه تعد قيمة معامل الثبات مقبولة لأغراض إجراء الدراسة وتطبيق أداتها على أفراد عينة الدراسة.

ثانيا: الوصف الاحصائي

يبين الجدول (١) أن الفقرة رقم (١٣) والتي تنص على " يعزز الإبلاغ المالي (معيار ٩) من ثقة المساهمين والمودعين في المصارف من خلال إفصاح الأنظمة الإلكترونية المصرفية عن القوائم المالية، مما يقلل من مخاطر السيولة وعدم الوفاء بالالتزامات." جاءت بالرتبة الأولى وبأعلى متوسط حسابي بلغ (٣.٨٩) وانحراف معياري بلغ (١.١٦) وبدرجة أثر مرتفعة. ويعزى ذلك لإدراك أفراد عينة الدراسة لأثر الإبلاغ المالي (معيار ٩) في تعزيز ثقة المساهمين والمودعين في المصارف، وكذلك دوره وفعاليته في ربط الأنظمة المحاسبية الإلكترونية بأنظمة إدارة المخاطر الإلكترونية ضمن استراتيجية محاسبة التحوط.

في حين احتلت الفقرة رقم (١٧) والتي تنص على " يربط المعيار الدولي (معيار ٩) الأنظمة المحاسبية الإلكترونية بأنظمة إدارة المخاطر الإلكترونية في إطار استراتيجية محاسبة التحوط مما يؤثر على النظم المحاسبة في المصرف" الرتبة الثانية تليها على التوالي في الرتبة الثالثة الفقرة رقم (١٩) والتي تنص على " يقدم المعيار الدولي مدخلاً جديداً يعتمد على التوقعات المستقبلية وتحديداً الخسائر المستقبلية وتحديد مستويات تصنيف الأصول المالية بالاعتماد على الأنظمة الإلكترونية المصرفية".

في حين احتلت الفقرة رقم (٤) والتي تنص على " يساهم الإبلاغ المالي (معيار ٩) في تحديد الأزمات المالية من خلال الأنظمة الإلكترونية وبأقل تكلفة واقل مدة زمنية " الرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.84) وانحراف معياري بلغ (١.٠٢) وبدرجة أثر متوسطة.

كما يلاحظ ومن خلال الجدول أعلاه أن متوسط إجابات أفراد عينة الدارسة على كافة فقرات أثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معيار ٩) على الأنظمة الإلكترونية جاءت بدرجة أثر متفاوتة تراوحت ما بين (متوسطة ومرتفعة) ولكنها متقاربة، ويعزى ذلك لاتفاق أفراد عينة الدراسة أن كافة فقرات أداة الدراسة ذات أثر على الأنظمة الإلكترونية.

في حين بلغ المتوسط الحسابي الكلي لإجابات أفراد عينة الدراسة على أثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معيار ٩) على الأنظمة الإلكترونية (٣.٥٠) وانحراف معياري بلغة قيمته (١.٠٢) وبدرجة أثر متوسطة.

جدول (١) إجابات أفراد عينة الدراسة على أثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معيار ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية من وجهة نظر المحاسبين في مصرف أشور الأهلي مرتبة وفقاً للمتوسطات الحسابية من الأعلى الى الأدنى

الرتبة	الرقم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأثر
١	13	3.89	١.١٦	مرتفعة
٢	17	3.87	1.19	مرتفعة
٣	19	3.84	1.11	مرتفعة
٤	5	3.83	1.12	مرتفعة
٥	9	3.80	1.01	مرتفعة
٦	16	3.79	1.05	مرتفعة
٧	23	3.77	1.09	مرتفعة
٨	2	3.76	1.11	مرتفعة
٩	15	3.75	1.07	مرتفعة
١٠	22	3.73	1.13	مرتفعة
١١	6	3.71	1.03	مرتفعة
12	3	3.56	0.01	متوسطة
13	10	3.51	1.03	متوسطة
14	7	3.49	1.11	متوسطة
15	12	3.42	1.04	متوسطة
16	20	3.39	1.07	متوسطة
17	21	3.30	1.01	متوسطة
18	8	3.29	1.09	متوسطة
19	1	3.11	1.06	متوسطة
20	11	3.09	1.04	متوسطة
21	18	2.99	1.02	متوسطة
22	14	2.87	1.02	متوسطة
23	4	٢.٨٤	1.09	متوسطة
		3.50	**1.02**	**متوسطة**

ثالثا: اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسة الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (≤ α0.05) لتبني معيار الإبلاغ المالي (معيار ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية من وجهة نظر المحاسبين في مصرف أشور الأهلي.

وللتمكن من اختبار الفرضية الرئيسة الأولى قامت الباحثة بإجراء اختبار الانحدار البسيط لأثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معيار ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية من وجهة نظر المحاسبين في مصرف أشور الأهلي. وعلى النحو الآتي:

جدول (٢:٤)

نتائج اختبار الانحدار البسيط لأثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معيار ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية من وجهة نظر المحاسبين في مصرف أشور الأهلي

البعد	قيمة (β)	قيمة (t)	Sig	R	R^2	df	قيمة(F)	Sig
	0.49	11.4	0.002	0.34	0.11	1	46.764	*٠.٠٠٢

أثبتت النتائج في الجدول أعلاه وجود أثر لتبني معيار الإبلاغ المالي (معيار ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية من وجهة نظر المحاسبين في مصرف أشور الأهلي. حيث بلغ مستوى الدلالة (٠.٠٠٢) فيما بلغت قيمة R (٠.٣٤).

وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤ 0.05) لتبني معيار الإبلاغ المالي (معيار ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية من وجهة نظر المحاسبين في مصرف أشور الأهلي.

ونقبل الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (≤ α0.05) لتبني معيار الإبلاغ المالي (معيار ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية من وجهة نظر المحاسبين في مصرف أشور الأهلي.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

١. لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤ 0.05) في درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لأثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معيار ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية تبعاً لخصائصهم الشخصية والوظيفية.
٢. أثبتت نتائج الدراسة عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (≤ α0.05) في درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لأثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معيار ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية تبعاً لمتغيراتهم الشخصية والوظيفية (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في العمل الحالي، سنوات الخبرة الإجمالية).
٣. حيث أثبتت نتائج اختبار كافة الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسة الثانية عدم وجود فروقات في درجة تقدير أفراد عينة الدراسة وعلى النحو الآتي:
٤. لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤ 0.05) في درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لأثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معيار ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية تبعاً لمؤهلهم العلمي.

٥. لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤ 0.05) في درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لأثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معيار ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية تبعاً لسنوات خبرتهم في العمل الحالي.

٦. لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لأثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معيار ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية تبعاً لسنوات خبراتهم الإجمالية.

ثانيا: التوصيات

١) ضرورة إعادة النظر في التحقق من تطبيق كافة جوانب معيار الإبلاغ المالي معيار ٩ لما له من أثر على فعالية الأنظمة الإلكترونية المصرفية.
٢) توظيف المعيار الدولي (معيار ٩) في عملية إفصاح الأنظمة الإلكترونية عن القيم النقدية والأصول المالية للمصرف.
٣) توظيف المعيار الدولي (معيار ٩) في المصارف في إعداد قوائم المطلوبات المالية.
٤) توظيف المعيار الدولي (معيار ٩) لإلغاء الاعتراف بالأصل المالي الكترونياً وبشكل تلقائي فور انتهاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية.
٥) توظيف المعيار الدولي (معيار ٩) في تمكين الأنظمة الإلكترونية من إعادة قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة الكترونياً وبشكل دوري ومستمر.

المصادر:

١. التكروري. (٢٠١٥). الصعوبات التي تواجه البنوك التجارية الأردنية في التطبيق المبكر لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٩). ٢٣ (٣)، ٥٦-٨٩.
٢. حدبي، & عبد القادر. (٢٠٢٣). المعالجة المحاسبية لعقود الإجارة من منظور المعايير المحاسبية الإسلامية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية .*دفاتر البحوث العلمية*. ١٠ (٢)، ١-٢٠.
٣. الخالدي. (٢٠١٦). الأثار المحتملة لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ على انخفاض الخسائر الائتمانية المتوقعة على البنوك المحاسبة في الأردن. ٤(٦)، ٣٤-٦٧.

٤. دقاشي، عبد الفتاح، دوة، محمد يزيد، خلف، & حمزة. (٢٠١٨). مساهمة الخدمات المصرفية الإلكترونية في تحسين جودة الخدمة المصرفية في البنوك العمومية الجزائرية.

٥. رشا إبراهيم سعيد. (٢٠٢٣). متطلبات الخدمات المصرفية الإلكترونية وأثرها على رضا الزبائن دراسة ميدانية على زبائن المصارف في محافظة طرطوس .*سلسلة العلوم الاقتصادية*. ٤٥ (٦)، ٢٣-٤٥.

٦. رشوان، عبد الرحمن محمد، قاسم، & زينب عبد الحفيظ. (٢٠٢٣). أثر استخدام التكنولوجيا المالية على دعم الميزة التنافسية للبنوك .*المجلة الأكاديمية للعلوم الاجتماعية*.96-82 ,

٧. الزهراء جواد، & عمر الدوري. (٢٠٢٣). دور تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية في تحسين نتائج تقييم الأداء المصرفي: دراسة تحليلية مقارنة في مصرف بغداد *Entrepreneurship Journal for Finance and* . *Business*, 162-179.

٨. سعدي، & مرابطي. (٢٠٢١). دور الخدمات المصرفية الإلكترونية في تحسين الأداء البنكي.

٩. سقف الحيط. (٢٠١٦). أثر تطبيق الإبلاغ المالي رقم (9) في جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين الأردني. ٥ (٤)، ٢٣-٦٧.

١٠. شاهين، ع. ا. ش.، عبد الحميد احمد شاهين، عمران، & رجب محمد عمران احمد. (٢٠١٩). القياس المحاسبي لمخاطر الائتمان في ضوء معايير الرقابة المصرفية لبازل ٣ والمعيار IFRS 9. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*، ٤(٢)، ١٥٦-١٩٧.

١١. قصاص & شريفة. (٢٠٢٣). مساهمة وسائل الدفع الإلكتروني في التقليص من أزمات السيولة حالة الجزائر .*مجلة البشائر الاقتصادية*. ٩(١)، ٣٧-٤٩.

١٢. صلاح، علي احمد (٢٠١٧). دراسة تحليله للآثار المترتبة على تبنى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية. ٤(٦)، ٣٤-٧٦.

١٣. عليمات، ضيف الله، الدولابيح، عبد الرحمن، الشبيل، مهند، & راكان. (٢٠٢٣). الدور المعدل لدعم الإدارة في العلاقة بين الاتجاهات الحديثة للتكنولوجيا المالية وجودة الخدمات المصرفية الإلكترونية في القطاع المصرفي الأردني .*المجلة العربية للإدارة*. ١-١٦.

١٤. فضيل. (٢٠٢٣). دور التسويق الإلكتروني في زيادة الحصة السوقية للبنوك التجارية في الجزائر. ١٧(١)، ٣٤-٦٩.

١٥. الكردي، م. ص. م. غ.، & محمد صلاح محمد غريب. (٢٠٢٣). تطور الخدمات المصرفية الإلكترونية ودورها في تنشيط التجارة المصرية .*المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*. ٤ (٦)، ٣٤-٥٦.

16. Abad, J., & Suarez, J. (2017). *Assessing the cyclical implications of IFRS 9–a recursive model* (No. 12). ESRB Occasional Paper Series.

17. Bassemir, M., & Novotny-Farkas, Z. (2018). IFRS adoption, reporting incentives and financial reporting quality in private firms. *Journal of Business Finance & Accounting*, *45*(7-8), 759-796.

18. Bholat, D., Lastra, R. M., Markose, S. M., Miglionico, A., & Sen, K. (2018). Non-performing loans at the dawn of IFRS 9: regulatory and accounting treatment of asset quality. *Journal of banking regulation*, *19*, 33-54.

19. Beerbaum, D. O., & Ahmad, S. (2015). Credit risk according to IFRS 9: Significant increase in credit risk and implications for financial institutions. *Available at SSRN 2654120*.

20. Huian, M. C. (2012). Accounting for financial assets and financial liabilities according to IFRS 9. *Analele Ştiinţifice ale Universităţii» Alexandru Ioan Cuza «din Iaşi. Ştiinţe economice*, *59*(1), 27-47.

21. Kund, A. G., & Rugilo, D. (2018). Does IFRS 9 Increase Financial Stability? *Available at SSRN 3282509*.

22. Novotny-Farkas, Z. (2016). The interaction of the IFRS 9 expected loss approach with supervisory rules and implications for financial stability. *Accounting in Europe*, *13*(2), 197-227.

23. Onali, E., & Ginesti, G. (2014). Pre-adoption market reaction to IFRS 9: A cross-country event-study. *Journal of Accounting and Public Policy*, *33*(6), 628-637.

24. Ramirez, J. (2015). *Accounting for derivatives: advanced hedging under IFRS 9*. John Wiley & Sons.